مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: معوقات بناء المواطنة الصالحة
اسم الكاتب: أ.م.د. بتول حسين علوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1319
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 19:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ISSN P. 2225-2509
ISSN E. 2957-3505

مجلة
العلوم القانونية والسياسية

مجلة نصف سنوية علمية محكّمة

تصدرها كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة ديالى

العراق – ديالى

عـــدد خاص بأبحاث

المؤتمر العلمي الدولي الرابع

﴿السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة﴾

25- 26 أيـار 2022م

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق (1740) لسنة 2012

مجلة

العلوم القانونية والسياسية

Journal of Juridical and Political Science

مجلة نصف سنوية علمية محكّمة

تصدرها

كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة ديالى

العراق – ديالى – بعقوبة

تقاطع القدس

هاتف خليوي : 7727782999 (964+)

E-mail :jjps@law.uodiyala.edu.iq
E-mail :lawjur.uodiyala@gmail.com
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq
Mob: (+964) 7727782999

إن جميع ما ورد في هذه المجلة من أبحاث فقهية وآراء سياسية وتعليقات وقرارات قضائية وخلاصاتها، هي من عمل وجهة نظر أصحابها ويتحملون وحدهم مسؤوليتها، ولا تتحمل هيئة التحرير أو كلية القانون والعلوم السياسية أية مسؤولية في هذا الإطار.

جميع الحقوق محفوظة

كلمة العـــدد ..

بسم الله الرحمن الرحيم

و أفضل الصلاة و أتم التسليم .. على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ..

تواجه المواطنة في العديد من البلدان ومنها العراق تحديات كبيرة وفي مختلف الاصعدة، القانونية والسياسية والاجتماعية، والاقتصادية والتكنولوجية. إذ ساهمت هذه التحديات مجتمعة أو منفردة في اضعاف أو تغييب هذه الر ابطة ذات الابعاد القانونية والسياسية والاجتماعية.

و انطلاقاً من ذلك جاءت فكرة إقامة مؤتمر كلية القانون والعلوم السياسية العلمي الدولي الر ابع الموسوم: (السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة). لكي يحقق اهدافه الموضوعة من خلال محاوره المتمثلة بالجو انب القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي الختام، يسعد هيأة تحرير مجلة العلوم القانونية والسياسية التابعة لكلية القانون والعلوم السياسية أن تنثر بذور نتاجات وبحوث هذا المؤتمر القيم بين ربوع قرائها، سائلين الله تبارك وتعالى أن يكون بذي فائدة لطلبة العلم والمعرفة.

هيأة التحرير

هيـــأة التحريـــــر

ت	الاسم	جهة الانتساب	الصفة
1	أ.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	رئيس تحرير المجلة
2	م. حيدر عبد الرزاق حميد	كلية القانون والعلوم السياسية - العراق	مدير تحرير المجلة
3	أ.د. محمد أمين الميداني	المركز العربي للتربية على القانون الدولي وحقوق الإنسان – ستراسبورغ – فرنسا	عضو هيأة التحرير
4	أ.د. رشيد حمد العنزي	كلية الحقوق – جامعة الكويت - الكويت	عضو هيأة التحرير
5	أ.د. مصطفى أحمد أبو الخير	كلية القانون – جامعة عمر المختار – البيضاء – ليبيا	عضو هيأة التحرير
6	أ.د. محمد نصر الدين عبدالرحمن	كلية القانون – جامعة عين شمس – جمهورية مصر العربية	عضو هيأة التحرير
7	أ.د. هادي شلوف	جامعة سراييفو الدولية – البوسنة والهرسك	عضو هيأة التحرير
8	أ.د. نور الهلال محمد دحلان	كلية غزالي شافعي العليا الحكومية – جامعة اوتارا الماليزية – ماليزيا	عضو هيأة التحرير
9	أ.م.د. عماد مؤيد جاسم	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
10	أ.م.د. طلال حامد خليل	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
11	أ.م.د. رائـــــد صالـــح علي	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
12	أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
13	أ.م.د. بلاسم عدنان عبد الله	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
14	أ.م.د. أحمد فاضل حسين	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير

مدقق اللغة الإنكليزية
م.د. ميساء رضا جواد

مدقق اللغة العربية
أ.م.د. بشرى عبد المهدي إبراهيم

التنضيد والإخراج الفني
م.م. حسين علي حسين

قواعد النشر

مجلة العلوم القانونية والسياسية مجلة علمية متخصصة نصف سنوية محكمة تقبل البحوث الرصينة والدراسات والتعليق على الأحكام القضائية وملخصات الرسائل والأطاريح الجامعية التي تمّت مناقشتها وإجازتها والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها سواء المقدمة باللغة العربية أو باللغة الانكليزية في مجال تخصصها (العلوم القانونية والسياسية) وذلك على وفق القواعد والتعليمات الآتية :

1- التعهد من الباحث بأن البحث أو الدراسة أصليان لم يسبق نشرهما، وغير مقدمين للنشر في مجلة أخرى وغير مستلين من الإنترنت كلياً أو جزئياً.
2- مراعاة قواعد وأصول البحث العلمي {ملخص البحث باللغة العربية، المقدمة، المتن (المباحث – المطالب – الفروع)، الخاتمة واستنتاجات، الهوامش، المصادر والمراجع، ملخص البحث باللغة الإنكليزية}.
3- ألا يكون البحث أو الدراسة جزء من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه للباحث أو جزءاً من كتاب سبق له نشره ما عدا البحوث المستلة من الرسائل والأطاريح المقدمة من المشرف والباحث معاً.
4- تقدم البحوث مطبوعة من أربع نسخ مع قرص ليزري CD مع خلاصة للمادة العلمية على (100) كلمة باللغة العربية، و (150) كلمة للمادة العلمية باللغة الإنكليزية، على أن يتم ترجمة الملخص إلى اللغة الإنكليزية من قبل مترجم المجلة ويستحصل مقابل الترجمة مبلغ (10,000) عشرة آلاف دينار عراقي.
5- يتم تصديق البحوث المكتوبة باللغة الإنكليزية من قبل مكتب ترجمة معتمد يتعهد بالسلامة اللغوية للبحث.
6- يقدم البحث مطبوعاً على وفق أحجام ونوع الحروف للبحوث المكتوبة باللغة العربية : نوع الخط Traditional Arabic غامق Bold، حجم 22 للعناوين الرئيسية وحجم 20 للعناوين الفرعية وحجم 18 للمتن وحجم 16

للهوامش مع ترك مسافة 2.5 سم من كل جهة من الصفحة، أما البحوث المكتوبة باللغة الإنكليزية فتكون : نوع الخط **Times New Roman**، حجم الخط 22 لعنوان البحث وحجم 20 للعناوين الرئيسية وحجم 18 للعناوين الفرعية وحجم 16 للمتن مع ترك مسافة 2,5 سم من كل جهة من الصفحة، وتكون المسافة بين السطور واحد سنتيمتر.

7- توضع أرقام الهوامش بين قوسين في متن الصفحة، وتجمع الهوامش بتسلسل مستمر في نهاية البحث غير مربوطة إلكترونياً بأرقام الهوامش في متن البحث.

8- لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (20) صفحة وتستوفى أجور النشر من صاحبها بواقع 40 ألف دينار إذا كان مدرساً أو مدرساً مساعداً، و 60 ألف دينار إذا كان أستاذاً مساعداً و75 ألف دينار إذا كان أستاذاً، وما زاد عن (20) صفحة يُستوفى مبلغ(2.500) ألفان وخمسمائة دينار عن كل صفحة إضافية، ويستوفي مبلغ (6.000) ستة آلاف دينار عن نسخة الاستلال الواحدة. أما أجور نشر البحث أو الدراسة من خارج العراق فهي 100 مائة دولار أمريكي.

9- لا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

10- يرفق مع البحث أو الدراسة موجزاً بالسيرة العلمية للباحث (نبذة تعريفية) مع بريده الإلكتروني.

11- لا تعاد أصول البحوث والدراسات الواردة إلى المجلة إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر ويكون حق النشر ملكاً للمجلة إذ لا يجوز إعادة نشرها في مجلة علمية أخرى بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد موافقة خطية (إذن كتابي) من رئيس التحرير.

12- يمنح كل باحث نسخة من العدد المنشور فيه بحثه بالإضافة إلى نسخة مستلة عن بحثه.

13- الآراء الواردة في البحوث والدراسات تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة.

14- تعتمد المجلة الصيغة العالمية (**APA**) عند تنسيق وترتيب المصادر.

الاشتراكات بالمجلة

❖ مبلغ الاشتراك بالمجلة للنسخة الواحدة (30,000) دينارعراقي
داخل العراق و(50) دولارأمريكي خارج العراق.

❖ ثمن النسخة الواحدة من المجلة (30,000) دينارعراقي.

❖ ثمن النسخة الواحدة من الاستلال (6,000) دينار عراقي.

تعبر الآراء التي ترد في المجلة عن وجهة نظر أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

المراسلات

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

ديالى – بعقوبة – تقاطع القدس

الأستاذ الدكتور

خليفة إبراهيم عودة التميمي

رئيس التحرير

البريد الإلكتروني

E-mail : jjps@law.uodiyala.edu.iq
lawjur.uodiyala@gmail.com

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق (1740) لسنة 2012

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمجلة العلوم القانونية والسياسية

عدد خاص بأبحاث

المؤتمر العلمي الدولي الرابع

لكلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى

المنعقد للفترة من 25 – 26 أيــار 2022

الموسوم

﴿ السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة ﴾

رئيس المؤتمر العلمي

أ.د. خليفة إبراهيم عودة

اللجنة العلمية		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.د. عبدالرزاق طلال جاسم	رئيساً	العراق
أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	عضواً	مصر العربية
أ.د. رضا عبد السلام	عضواً	مصر العربية
أ.د. بلال محمود عثمان	عضواً	لبنان
أ.د. وسام حسين غياض	عضواً	لبنان
أ.م.د. محمد العكيلي	عضواً	مركز النهرين للدراسات - العراق
أ.م.د. احمد فاضل حسين	عضواً	العراق
أ.م.د. بلاسم عدنان عبدالله	عضواً	العراق
أ.م.د. شاكر عبدالكريم فاضل	عضواً	العراق
أ.م.د. طلال حامد خليل	عضواً	العراق
أ.م.د. عماد مؤيد جاسم	عضواً	العراق
أ.م.د. رائد صالح علي	عضواً	العراق
أ.م.د. بكر عباس علي	عضواً	العراق
أ.م.د. منتصر كريم علوان	عضواً	العراق
أ.م.د. رغد عبد الأمير مظلوم	عضواً	العراق
أ.م.د. أيمن عبد عون	عضواً	العراق
أ.م. عبدالباسط عبدالرحيم عباس	عضواً	العراق
م.د. محمد كاظم هاشم	عضواً	العراق
م.د. يسرى احمد فاضل	عضواً	العراق

اللجنة التحضيرية		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.م.د. حيدر نجيب احمد	رئيساً	العراق
م.د. حسام عبداللطيف محي	عضواً	العراق
م.د. إسماعيل ذياب خليل	عضواً	العراق
م.د. باسم غناوي علوان	عضواً	العراق
م. صفاء حسن نصيف	عضواً	العراق
م. ايمن مظهر بدر	عضواً	العراق
م. م. آيات مظفر نوري	عضواً	مركز النهرين للدراسات - العراق
مدير حسابات اقدم انتصار غضبان	عضواً	العراق
محاسب أقدم رائد عبد طعان	عضواً	العراق
لجنة الاستقبال والتشريفات		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.م.د. علي عبدالحسين علوان	رئيساً	العراق
م.د. ايلاف نوفل احمد	عضواً	العراق
م. محمد حامد محمود	عضواً	العراق
م. نجاح إبراهيم سبع	عضواً	العراق
م.م. صخر احمد نصيف	عضواً	العراق
م.م زهراء عبد المنعم عبد الله	عضواً	العراق
سكرتارية المؤتمر		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
م.د. خالد محمد علي	رئيساً	العراق
م.م. شهد شاكر محمود	عضواً	العراق
معاون رئيس مدربين علي هاشم مجيد	عضواً	العراق
رئيس ملاحظين فنيين محمد حميد مراد	عضواً	العراق
م. قانوني دعاء عبد الكريم مراد	عضواً	العراق

عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع - 2022			
ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	الأمن القيمي والسلم المجتمعي	أ.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	1- 35
2	المواطنة الفعالة بين الدستور والواقع: التجربة المصرية لدستور مصر 2014 أنموذجا	أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	37- 56
3	المواطنة الرقمية دراسة في المفهوم والابعاد	أ. د. أمل هندي كاطع	57-78
4	العدالة التوزيعية ودورها في بناء المواطنة الصالحة و إنفاذ القوانين المالية	أ.د. احمد خلف حسين الدخيل	79-107
5	التشريعات الاجتماعية والأمن الانساني في العراق	أ.د. سلام عبد علي العبادي م.د. فلاح حسن عبد مانع	109- 141
6	المواطنة العراقية: دراسة في مفهومها وكيفية توظيفها	أ.د. حمدية صالح الجبوري د. عبد الكريم جعفر الكشفي	143-161
7	التربية على المواطنة الرقمية	ا.د. هانيا محمد علي فقيه	163-176
8	الفكر الاسلامي و أثره في التنشئة الحضارية السليمة دراسة مقاصدية	أ.د. عباس علي حميد أ.م.د. بكر عباس علي حسين	177-202
9	معوقات بناء المواطنة الصالحة	أ.م.د بتول حسين علوان	203-222
10	الصياغة التشريعية لديباجة دستور جمهورية العراق 2005 ودورها في تحقيق المواطنة الصالحة	أ.م.د. أحمد فاضل حسين	223-247
11	المواطنة البيئية العالمية: مقاربة اجتماعية-سياسية لمواجهة التغير المناخي والتلوث البيئي	أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل	249-268
12	جدلية المواطنة وتعدد الولاءات وبناء الدولة الحالة العراقية انموذجا	أ.م.د. طلال حامد خليل	269-293
13	المواطنة والمشاركة السياسية: مقاربة تفسيرية للعلاقة بين المواطنة وتطبيق الصالح العام	أ.م.د. عماد مؤيد جاسم أ.م.د. ايمن عبد عون نزال	295-323
14	الحقوق السياسية لمكتسب الجنسية العراقية و اثرها في تعزيز المواطنة	أ.م.د. بلاسم عدنان عبد الله	325-342
15	المنظمات الدولية وتعزيز ثقافة المواطنة دراسة في دور منظمة اليونسكو	أ.م.د رائد صالح علي	343-372

16	الأسس الدولية للمواطنة في ظل القانون الدولي الخاص	أ.م.د. رغد عبد الامير مظلوم	395-373
17	دور الاتفاقيات الدولية في تعزيز مفهوم المواطنة	أ.م. عبد الباسط عبد الرحيم م.د. باسم غناوي علوان	433-397
18	بناء الهوية الوطنية في عراق ما بعد 2003	ا.م.د سامي احمد كلاوي	470-435
19	دور الامم المتحدة في تحقيق المصالحة	أ.م.د. حلا احمد محمد الدوري	516-471
20	السياسة التشريعية للاعتراض على القرارات الإدارية و أثرها في استقرار وتعزيز مبدأ المواطنة الصالحة: دراسة تحليلية استدلالية في إطار التشريعات الإدارية والضريبية العر اقية النافذة	أ.م.د. حيدر نجيب احمد المفتي	563-517
21	هُوية المواطنة الثقافية في ظل البيئة الرقمية	أ.م.د جعفر حسن جاسم الطائي	586-565
22	الموازنة بين حقوق المواطن وواجباته في إطار مفهوم المواطنة	أ.م.د. نذير ثابت محمد علي	605-587
23	أهمية القو انين والتشريعات الخاصة بالطو ائف الدينية في تحقيق المواطنة الصالحة بعد عام 2003	أ.م.د. حسين قاسم محمد	641-607
24	حكم الطلبات الحادثة في الدعوى القضائية – دراسة مقارنة في قانون المر افعات المدنية-	م.د. حسام عبد اللطيف محي م.م مصطفى تركي حومد	683-643
25	الحق في الاختلاف بوصفه قيمة من قيم المواطنة الصالحة	م.د. محمد كاظم هاشم م.م. هيبة عبدالمجيد السعيدغربي	712-685
26	دور المو اثيق الدولية في تعزيز مبدأ المواطنة	م.د. اسماعيل ذياب خليل	738-713
27	الحماية الدستورية لحق المواطنة في التشريع الجنائي	م.د. اسعد كاظم وحيش م.م. علي شبرم علوان	769 -739
28	الجامعات العر اقية ودورها في تعزيز المواطنة بعد عام 2003م	م.د. منتصر حسين جواد م.د. همام عبد الكاظم ربيح	790-771
29	دور الدولة ومؤسساتها في تنمية روح المواطنة – العراق انموذجاً	م.د. زينة عبد الامير عبد الحسين	811-791
30	دور القاضي في إعمال الشرط الفاسخ والرقابة عليه خلال جائحة كورونا	م.د. خالد محمد علي	833-813

31	التعويض التلقائي عن الحوادث الطبية ودورها في بناء المواطنة	م. حمودي بكر حمودي	866-835
32	المساعدة القضائية لغير المواطنين في العلاقات الخاصة الدولية في ظل القانون العراقي	م.م. عدنان يونس مخيبر م. فادية محمد اسماعيل	888-867
33	حقوق المواطنة في الدستور دراسة مقارنة بين العراق والجزائر	م.م. محمد صالح عبد الحي م.م. صباح مولدي باسط	909-889
34	اليات تفعيل الديمقراطية التعاونية لبناء المواطنة الصالحة في العراق	م.م. علي عباس عبيد	927-911
35	دور السياسة التشريعية في تعزيز الحقوق والحريات و انعكاسه على المواطنة الصالحة	م.م. اسراء محمد كاظم	953-929
36	المواطنة ودورها في حماية حقوق الإنسان	م.م. مؤيد مجيد حميد	971-955
37	المواطنة ومعوقات تحقيق عدالة النوع الاجتماعي (المرأة العراقية إنموذجاً)	م.م. ايمان حمود سليمان	990-973
38	الاستثمار في الشركات الراعية	م.م. عبد الرحمن ابراهيم علي ال غصيبه	1015 - 991

معوقات بناء المواطنة الصالحة

Obstacles to building good citizenship

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الافكار المتطرفة، الولاءات الضيقة.

Keywords: Citizenship, extremist ideas, narrow loyalties

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.2022.S.4.9

أ.م.د. بتول حسين علوان

جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية

Assistant Prof. Dr. Batool Hussein Alwan
University of Baghdad- College of Law
batuol.hussin@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ملخص البحث

Abstract

إنَّ المواطنة كانتماء وشعور تخضع الى مؤثرات داخلية وخارجية تسهم في ضعف الشعور بها، وتفرز تبعا لذلك ممارسات قد تتعارض مع الاطار العام للسلوك الحضاري، كما تواجه المواطنة، بعدها احد الاسس والركائز في بناء الدولة المعاصرة، العديد من العقبات التي تقف امام تعزيزها وبناءها بناء فعالا يصب في اطار تقوية الدولة وتوحيد المجتمع وينطلق البحث من فرضية مفادها ((ان الولاءات الضيقة والأفكار المتطرفة تؤدي الى ضعف الشعور بالمواطنة والولاء للوطن ما ينجم عنه مجتمع متفكك ودولة ضعيفة)).

وسيتم التطرق في هذا البحث الى بعض المعوقات كالطائفية والعشائرية والأفكار المتطرفة وذلك في مبحثين فضلا عن الخاتمة التي تضمنت اهم الاستنتاجات.

Abstract

Citizenship as belonging and feeling is subject to internal and external influences that contribute to its weak feeling, and accordingly, practices that may contradict the general framework of civilized behavior. It falls within the framework of strengthening the state and unifying society. The research stems from the hypothesis that ((narrow loyalties and extremist ideas lead to a weak sense of citizenship and loyalty to the homeland, which results in a disintegrated society and a weak state.))

In this paper, some obstacles such as sectarianism, clanism and extremist ideas will be addressed in two sections, in addition to the conclusion that included the most important conclusions.

المقدمـــــة

Introduction

إنَّ المواطنة كانتماء وشعور تخضع الى مؤثرات داخلية وخارجية تسهم في ضعف الشعور بها، وتفرز تبعا لذلك ممارسات قد تتعارض مع الاطار العام للسلوك الحضاري، كما تواجه المواطنة، بعدها احد الاسس والركائز في بناء الدولة المعاصرة، العديد من العقبات التي تقف امام تعزيزها وبناءها بناء فعالا يصب في اطار تقوية الدولة وتوحيد المجتمع، خاصة في العالم الاسلامي ومنه العراق الذي يعاني من كثير من المشاكل على مختلف الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وذلك بسبب ضعف الشعور بالمواطنة والانتماء الى الدولة وتقديم الولاء لها على غيرها من الولاءات.

وتنبع اهمية هذه الدراسة من محاولة تشخيص المشاكل والعقبات التي تعرقل بناء المواطنة الفاعلة الايجابية التي تؤدي الى تطور المجتمع وتماسكه، وخاصة بعد تلمسنا ان العراق بعد التغيير يعاني كثيرا من ضعف شعور افراد الامة بالمواطنة وانتمائهم الى وطن يحتاج الى تكاتف ابنائه من اجل تخطي الاثار الناجمة عن عملية التغيير على مختلف الاصعدة، فضلا عن محاولة ايجاد الحلول الناجعة لهذه المشاكل والعقبات.

وينطلق البحث من فرضية مفادها ((ان الولاءات الضيقة والأفكار المتطرفة تؤدي الى ضعف الشعور بالمواطنة والولاء للوطن ما ينجم عنه مجتمع متفكك ودولة ضعيفة)).

ومن اجل التحقق من صحة الفرضية تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي التحليلي.

وسيتم التطرق في هذا البحث الى بعض المعوقات التي تعاني منها المجتمعات المسلمة ومنها العراق وتقف بالضد من بناء مواطنة صالحة وفاعلة تؤدي الى تحقيق مصلحة الدولة والمواطن في آن. ولهذا تم تقسيم هذه الدراسة على مبحثين، الاول تحت عنوان الولاءات الضيقة، فيما حمل المبحث الثاني عنوان الافكار المتطرفة، كما توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات.

المبحث الاول

Section One

الولاءات الضيقة

Narrow Loyalities

هناك العديد من المعوقات والكوابح التي تقف بالضد من بناء مواطنة فاعلة وصالحة في اي مجتمع من المجتمعات وتؤثر بصورة سلبية في استقرار وتماسك المجتمع والدولة، ومن اجل الاحاطة بمثل هذه المعوقات سيتم تناولها وفقا للآتي:

اولا: **الطائفية**:

First: sectarianism:

إنَّ التعدد والتنوع في الانتماء يمثل حالة فطرية وطبيعية، اذ لا يخلو مجتمع من مجتمعات اليوم من التعدد والاختلاف سواء على المستوى القومي ام الديني ام المذهبي والأيديولوجي وما الى ذلك من مستويات التنوع والاختلاف، ويمكن ان يكون هذا التنوع والاختلاف مصدرا للنعمة والاستقرار والتقدم والرفاهية اذا ما تم توظيفه بصورة سليمة، ويمكن ان يكون مصدرا للنقمة وشيوع كل ما يمكن تصوره من انقسام وتفتت وتخلف وحروب وجهل اذا ما اسئ توجيهه وتوظيفه. ومن ضمن الانتماءات المختلفة للإنسان والتي قد تتقاطع مع مفهوم المواطنة الذي يمثل الاساس في الانتماء والولاء للدولة الطائفية التي يعرفها احد الباحثين بأنها " ظاهرة نفسية ودينية واجتماعية واقتصادية وسياسية في الوقت نفسه، وتختلف درجة تأثير هذه المظاهر فيها فتختلف بالنسبة للحقبة التاريخية وبالنسبة لهيمنة احدى هذه المظاهر على المظاهر الأخرى"[(1)]، فيما يراها(برهان غليون) بأنها "مجموعة الظواهر التي تعبر عن استخدام العصبيات ما قبل السياسية، الدينية منها والاثنية، في سبيل الالتفاف على قانون السياسة العمومية او تحييده، وهي تنطوي على مخاطر تدمير الدولة نفسها بوصفها بنية عمومية منتجة للعلاقة العمومية وعلى مخاطر زوال الامة نفسها بوصفها جماعة موحدة سياسيا"[(2)].

ولا بد من التمييز بين الطائفة والطائفية، فالأولى انتماء في حين ان الثانية ولاء وسلوك. لذا تعد الطائفية مظهرا من مظاهر الفئوية، وهي تؤشر هبوط الوعي لدى المجتمع وغياب الفكرة الواعية التوحيدية الجامعة. وتشبه الطائفية الحالة العشائرية في افكارها وعواطفها ومواقفها السياسية والاجتماعية والثقافية، مما يجعلها تبتعد كثيرا عن خط الوحدة الوطنية، لأنها تتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة، وتتنافى مع الحقوق المتساوية للمواطن، وهذا التعارض والتنافي يبرز عندما تمنح امتيازات لهذا الطرف او ذاك على حساب بقية المواطنين[(3)].

وتحاول الطائفية اختزال الكل في الجزء، ما يدعو الآخرين للرفض، لأنها تتجاوز السنن الطبيعية والفطرة الانسانية وتلغي التنوع والتعدد الذي هو سمة الكون والطبيعة، وتجعل من الطائفة هي المحور الذي تدور حوله حركة المجتمع وهذا يؤدي الى التفرق الفكري والسلوكي ثم يدفع باتجاه التشتت الاجتماعي الذي يتعارض مع الوحدة والاجتماع[4].

وينتج عن الطائفية ايضا تهميش طائفة او طوائف عدة واستبعادها اجتماعيا وسياسيا، ما يؤدي الى بروز العداوة بين الطوائف المتعددة داخل المجتمع الواحد، وهذا قد يدفع بالطائفة المهمشة والمستبعدة الى الارتباط بالخارج، فضلا عن الدفع باتجاه العلاقات الجانبية على حساب المواطنة او الوطن، وقد تثار من علاقة هذه الطائفة او تلك مع الانظمة السياسية للدول الاخرى او ذات الطائفة في بلدان اخرى صفة العمالة، التي تتعارض مع المواطنة والولاء للوطن، مما يخلق لدى المواطنين تصورا بان هذه الطائفة لا تحمل تصورا ايجابيا لبلدها، فتصبح في موضع شك واضطهاد ويفقدها التلاحم الوطني[5].

ويذهب احد الباحثين[6] الى القول بان المواطنة تقوم على اساس ابقاء الخلافات في الاطار السلمي والاحترام المتبادل بين الفئات المختلفة والمتصارعة، والحيلولة دون انتقال الصراع والاختلاف الى مرحلة التشكيك في النوايا والاتهام بالعمالة وغيرها مما يجعل الحوار مستحيلا، فالوعي الصحيح للمواطنة يحول دون خروج النقد عن قواعد الاختلاف.

وفي اطار شيوع وممارسة الطائفية يبرز مفهوم الانا في العلاقة مع الآخر، والذي يجعل من حركة الفرد تدور حول المصالح والمفاسد الذاتية من دون ايلاء اهمية للمصالح والمفاسد الاجتماعية، وهذا يؤدي في غالب الاحيان الى ان يقوم الفرد باستغلال الآخرين والتسلط عليهم وتهميشهم ما ينتج عن هذه الممارسات الطائفية تمزق وانحلال المجتمعات وضعف الدولة[7].

وتبرز خطورة الطائفية عندما توظف سياسيا من قبل بعض الفئات الحاكمة، اما لمواجهة طائفة اخرى او لتعزيز مكانة الطائفة التي ينتمي اليها[8]، وهي في كل الاحوال تصب في اتجاه التعارض مع المبادئ الاساسية للمواطنة.

ويرى بعض الباحثين ان للسياسات الدولية والإقليمية دوراً في ظهور الطائفية وخاصة السياسات الاستعمارية التي حاولت تفكيك بنية المجتمعات المستعمرة الى طوائف ومذاهب وأعراق متناحرة لتقويض فكرة الوطن والشعور بالانتماء اليه[9]، فيما يرى آخرون ان الطائفية موجودة منذ نشوء المذاهب والحركات الفكرية في الاسلام، وكانت لها آثارٌ مدمرة على المجتمع من خلال الحروب المذهبية وما انتجته من احتقان وتعصب تضرب جذوره في عمق التاريخ بحيث يصعب التخلي عنه في الوقت الحاضر[10].

وينجم عن التوجه الطائفي بروز ظاهرة عدم ثقة الافراد بالدين، لان الثقافة الطائفية غالبا ما تغلف بغلاف الدين، وهذا يؤدي الى اعتقاد الافراد بان الدين عنوان للإقصاء والهيمنة الطائفية، وعندما تسود ثقافة الطائفية في المجتمع، التي تنطلق من وعي التجزئة للمواطن والمواطنة، يدفع البعض الى سد الفراغ من خلال استعارة الافكار واستيرادها للقيام بملء الفراغ، ويمكن الاستدلال في هذا المجال بما قام به العثمانيون في اواخر حكمهم باعتماد الطائفية والقومية، ما اضطر العرب الى تبني مفهوم القومية العربية نتيجة التهميش والإقصاء العثماني وغيرها من الامثلة.

ويربط احد الباحثين بين التعصب بأنواعه المختلفة ومنه التعصب الطائفي والتخلف، اذ يعتبره علامة على التخلف والانحطاط [11] فضلا عن انه يؤدي الى التفرقة والفتنة وتشتيت الاهداف المشتركة لأبناء الوطن الواحد من خلال خلق اهداف خاصة بكل طائفة، التي قد تتقاطع وتتعارض كلية مع اهداف الطوائف الاخرى ما ينجم عنه اهدار الطاقات والإمكانات البشرية التي يمكن استثمارها في تنمية المجتمع والدولة.

ثانيا: العشائرية:

Second: Tribalism:

يتكون المجتمع من روابط اجتماعية عديدة ينتمي اليها الافراد، تتراوح هذه الروابط من الاسرة التي هي اصغر لبنة في المجتمع الى العشيرة والقبيلة والحزب وغيرها من الروابط والانتماءات، وسنسلط الضوء هنا على العشائرية والانتماء الى العشيرة وكيف يمكن ان يكون هذا الانتماء عائقا امام بناء مواطنة فاعلة وايجابية.

تمثل العشيرة "وحدة اجتماعية وتتميز بتسلسل قرابي معين يتفق مع نظام سكني خاص، ولذلك فان العشيرة وحدة مكانية ويعتقد افراد العشيرة الواحدة في وجود جد واحد مشترك قام بتأسيس العشيرة"[12].

وبما ان المواطنة تمثل الولاء الاساس للفرد والذي يجب ان يعلو على جميع الولاءات والانتماءات الاخرى في اية دولة، من هنا لا بد ان لا يتقاطع انتماء الفرد الى عشيرته وولاءه لها مع مواطنته، فالمواطنة لا تلغي انتماءات الافراد الفرعية الاخرى وإنما تحاول ان تخلق وعيا لدى الافراد وشعورا بالمسؤولية بان كل الانتماءات الاخرى لا بد وان تصب في صالح الانتماء الاكبر للوطن والدولة، كما لا بد من خلق قطيعة فكرية ونفسية مع الاطر والعلاقات التقليدية التي تتقاطع مع المواطنة.

والذي يلاحظ على مجتمعاتنا الاسلامية ومنها مجتمعنا العراقي انها مجتمعات تتحكم فيها الاطر التقليدية لا سيما العشائرية، مما يخلق هويات مختلفة متناقضة، وهي مشكلة تتعارض مع المواطنة، لذلك لا

بد من صهرها في هوية جامعة، لكن هذا الصهر لا يجب ان يكون بصورة قسرية وإنما بطريقة لا تلغي الانتماء وإنما تجعله يدور في اطار الهوية الجامعة وهذا امر تتكفل به الدولة.

ويذهب احد الباحثين الى القول ان الخطر لا يكمن في العشيرة كوحدة اجتماعية او حتى العشائرية، بل عندما تحاول العشيرة البحث عن امنها ومصلحتها في خارج الدولة بدلا من البحث عنه في الوطن[13].

ويرى احد الباحثين[14]ان العلاقة عندما تتأزم بين الامة والدولة تبرز في المجتمع العناوين الفرعية (العشائرية) التي اعطى لها الاسلام مضمونا جديدا، بإبعاده عن التعصب الاعمى، فأصبحت العشيرة كيانات اجتماعية طبيعية تمارس دورها في التضامن الداخلي والدعوة الى الوحدة وبناء المجتمع الجديد، ولكن اصبحت هذه الكيانات تمارس دورا خطيرا على وحدة الامة والمجتمع عندما عادت المضامين الجاهلية العصبية.

وتبرز المشكلة العشائرية كمعوق للمواطنة من خلال ثلاثة مجالات تتصف بها[15]:-

1. التعصب لمن يوافقهم الرأي والنسب، والتعصب على من يخالفهم، ويزداد الامر خطورة عندما يتحول التعصب الى حالة من الانغلاق المعرفي، بحيث يصبح مجرد الانتماء (للعشيرة) سببا كافيا للعصمة، في حين ان عدم الانتماء دافعا للخطأ، كما يعد خطأ الآخر جريمة كبيرة في حين يتم غض الطرف عن الاخطاء التي ترتكب بأسم العشيرة.
2. سياسة الاقصاء والتهميش لقوى الوطن الذاتية مما يؤدي الى خلق تحالفات وتكتلات بين بعض المكونات ضد البعض الآخر، وهذا ما يستغله الحكام في تقريب عشائرهم لزيادة سيطرتهم مقابل القوى المعارضة الاخرى ومحاباتهم في التوظيف والفرص والثروة وتهميش الآخرين مما يسهم في تعميق التفكك وتمزيق النسيج الاجتماعي وإضعاف روح المواطنة وشعور المواطن بالانتماء الى وطن يصون حقوقه وحريته وكرامته.
3. السياسة الاقتصادية للدولة التي يمكن ان تسهم بشكل كبير في تعزيز دور العشيرة، عندما تقوم بالتمييز على اساس القرابة والنسب في الامتيازات والفرص وليس الكفاءة والقدرة والخبرة والنزاهة وخاصة في تولي المناصب العليا في الدولة.

كما ان فرض السنن والأعراف العشائرية على سلطة القانون والدولة يؤدي الى تدمير المجتمع وسيادة الفوضى وفرض سطوة القوي على الضعيف، لذا لا يمكن الاعتماد على النظام العشائري في بناء

منظومة وطنية او وطن له مقومات الدولة المدنية، اذ يجب ان تكون رابطة الولاء للوطن اقوى من رابطة الولاء للعشيرة والقبيلة[16].

ولقد تنبه احد الباحثين[17] الى ان صناعة الوطن على وفق معايير القبلية والعائلة يستهدف خلق ذوات ضيقة ضمن الذات الوطنية الواحدة، وهذا يؤدي الى تمزيق الذات الاخيرة وسلب مقومات القوة عنها، لأنها سوف تفرز العزل السياسي والطائفي والعشائري بين ابناء الوطن الواحد.

وذلك لان المواطنة تخلق ذاتا واحدة بعدها شعورا بالانتماء الى الوطن وما ينجم عن هذا الانتماء من حقوق وامتيازات، وان التفرق في الانتماء يضعف دور المواطنة في تجميع الامة حول محور واحد.

مما سبق يتضح ان الانتماءات المتعددة والفرعية ظاهرة انسانية طبيعية، اذ لا يخلو اي مجتمع منها، ولكنها عندما تتحول الى ولاءات تتعارض مع الولاء العام للوطن والدولة تصطدم مع المواطنة، وتفرز آثارا سلبية من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وتسهم في تغذية روح التمحور حول الذات بدلا من الذوبان والانصهار في اطار الانتماء العام للوطن.

المبحث الثاني

Section Two

الافكار المتطرفة

Extremist ideas

يوصف التطرف بأنه اسلوب مغلق للتفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل اية معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص او الجماعة او التسامح معها ويخلق التطرف اجواء متشنجة مشحونة مما يعيق مسيرة الاصلاح ويربك اجواء التعايش السلمي في اطار الوطن الواحد.

ويلاحظ ان القاسم المشترك لكل حالات التطرف هو عدم اعترافها وقبولها بالآخر، واعتقادها القطعي بامتلاكها للحقيقة المطلقة دون ان يمتلكها صاحب الرأي المختلف.

ولا يقتصر التطرف على دين دون آخر فهناك متطرفون ينتمون الى الاديان السماوية فضلا عمن ينتمي منهم الى الاديان الوضعية، والأمثلة في هذا المجال كثيرة لا يسع المقام لذكرها، ومن الافكار المتطرفة التي تقف عائقا امام تبني المواطنة وتفعيلها وعدها احد مرتكزات بناء الدولة المدنية الوطنية ما يأتي:

1. **القراءة الجامدة والمتطرفة للنصوص**:

1.Rigid and extreme reading of texts:

تعود جذور هذه الظاهرة في الاسلام الى القرن الهجري الاول، وقد ارتبطت تاريخيا بحركة الخوارج الذين تطرفوا في قراءة النصوص وفي تطبيقها أيضا. واستمرت هذه الظاهرة على مدى التاريخ الإسلامي تخبو مرة وتظهر أخرى تبعا للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في بروزها أو عدمه.

إنَّ هذه القراءة الجامدة عادة ما تكون اسيرة الماضي ولا تستطيع ان تلبي الحاجات الفكرية المتجددة للبشرية، في حين ان القرآن الكريم يتصف بالمرونة وهو صالح لكل زمان ومكان لذا يتم التعاطي مع كل ما تفرزه التجربة الانسانية سلبا او ايجابا عند التدبر فيه، وليس المقصود استنساخ قراءات الماضي او تكرارها دون الاخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة في كل الجوانب التي شهدتها البشرية.

اذ ان القراءة الماضية المتعلقة بالدولة الاسلامية (دولة الخلافة) وطبيعتها وما رافقها من نظريات وأفكار لا تنسجم اليوم مع التطورات التي مرت بها الدولة على مر قرون طويلة الى ان وصلنا الى الدولة ذات الطبيعة الوطنية او القومية التي لا ينطبق عليها ما كان ينطبق على الدولة في السابق وخاصة ما يتعلق بمفهوم المواطنة الذي يقوم على فكرة الشعب المرتبط بالوطن (الرقعة الجغرافية) بصرف النظر عن الانتماء الديني الذي كان المرتكز الاساس في السابق لتمتع الفرد بالحقوق التي تضمنها الدولة[18].

كما ان من افرازات القراءة الجامدة للنصوص والتي تواجه مشكلة المواطنة، مسألة النظرة السلبية الى الآخر (سواء كان الاسلامي ام من اتباع الديانات الاخرى) وأفكاره، اذ تؤدي هذه القراءة الى اسقاطه وعدم التعاطي معه والتعالي عليه وتهميشه، وهذا يتعارض مع مبدأ المواطنة من زاوية الحقوق، فهو يلغي حق المعارضة الفكرية والسياسية. وربما يكمن وراء هذا المنهج الاقصائي فلسفة العلاقة بين الانظمة السياسية والتيارات السياسية ذات المناهج المتباينة مع منهج السلطة، وهي التي ولدت ظاهرة الاستبداد السياسي، والذي غلف بأغلفة دينية منها المروق عن الدين او الربط بين التأثير الخارجي وحركة المعارضة، او كما يوصف في الوقت الحاضر بالعمالة والخيانة التي توسم بها المعارضة لأنظمة الحكم المختلفة[19].

وقد نجم عن هذه القراءة الماضوية ان تم رفض فكرة المواطنة القائمة على اساس الانتماء الى الوطن الواحد وما يترتب عليها من حقوق وواجبات متساوية للجميع بصرف النظر عن انتمائهم الديني، كون هذه الفكرة (المواطنة) تتعارض مع القراءة السابقة للنصوص الاسلامية التي تعطي للمسلم فقط حقوقه كاملة اما غيره فلا يتمتع بكامل حقوقه بسبب عدم انتمائه للإسلام.

اما فيما يخص التطرف فانه يرتبط بقراءة الإنسان للنصوص الدينية وليس للنصوص الدينية نفسها التي تبتعد عن التطرف كما ذكرنا سابقا، لان الدين ما جاء إلا لأجل معالجة الأوضاع الإنسانية بنظرة متسامحة " وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين" [20]، فالرحمة تتعارض مع التطرف، كما إن الإسلام كدين ذم التطرف " قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق"[21]، وقال الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) "إياكم والغلو فإنما اهلك من كان قبلكم الغلو في الدين"، كما ان التعمق في الدين المنهي عنه شرعا "هلك المتنطعون" هو المبالغة والتشدد في الاخذ بتعاليم الاسلام وحدوده وأحكامه وسننه بما يخرج المرء عن طريق الاعتدال ويوقعه في الافراط او التفريط [22]، فالتطرف نتاج القراءة الضيقة والمتشددة والواحدة للنصوص الدينية.

ويؤدي التطرف الديني الى عدم الالتزام الصحيح والكامل بالدين على مستوى المشاعر والأفكار والسلوك، كما يؤدي الى الانغلاق والتعصب والجمود، ويتبع الانغلاق والجمود التكفير والإرهاب، التكفير في التعامل مع الرأي الآخر، والإرهاب في التعامل مع اصحاب الرأي الآخر[23].

وقد واجه العالم الإسلامي منذ منتصف القرن الماضي والى اليوم الكثير من الحركات الإسلامية التي تحمل أفكارا متطرفة تعود جذورها إلى ما أنتجه الفقهاء والمفكرين الإسلاميين في الماضي

، وقامت هذه الحركات بترجمة هذه الأفكار إلى سلوكيات، وهنا تكمن الخطورة لان الفكر المتطرف عندما يتحول إلى أنماط عنيفة من السلوك فانه يتحول إلى إرهاب، الذي أصبح وسمة يوسم بها الدين الإسلامي وهو منها براء، ويذهب احد الباحثين في هذا المجال الى القول بان اخطر ما في الافكار المتطرفة المنحرفة هو تحويلها الى ايديولوجيا واخطر ما في الايديولوجيا هو الغاؤها للآخرين تكفيرا وتفسيقا، وقطعها اية امكانية للحوار والتفاهم مع الاخر[24].

ويصف (مكسيم رودنسون) التطرف والتزمت في العالم الاسلامي بأنه " ظاهرة خطيرة لا تقتصر على جماعات الاسلام والفاعلين الاجتماعيين فيه، ويزداد التطرف الاسلامي خطرا لأنه يهدد امة تضم مليار شخص ولا يمكنه إلا ان يهدد البشرية بمجملها، لذلك فان دراسة هذه الظاهرة ونقدها مطلوب الزاما، بشرط ان يتحاشى الدارس كل تعميم تجاوزي يشمل مجمل الافراد والأفكار[25]. لهذا يجب الابتعاد عن القراءة المتعصبة الماضوية للنصوص المقدسة حتى نتمكن من الاخذ بأسباب التقدم والنهضة التي ترتبط دائما بإعمال الفكر والاجتهاد والاستنباط بما يتلاءم وأوضاعنا الراهنة.

2. **الاستبداد السياسي**:

2. Political authoritarianism:

تعد المواطنة احد الاسس والمرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية، كما ان الديمقراطية لا يمكن ممارستها وتطبيقها دون وجود مواطنين يحترمون حقوق الاخرين ويطالبون ويدافعون عن حقوقهم بالوقت نفسه. فالمواطنة تحتاج الى بيئة سياسية واجتماعية تتلاءم مع مرتكزاتها، وتتمثل هذه البيئة بالديمقراطية التي لا تحيا المواطنة ولا تتفعل من دونها[26]، فالعلاقة بين المواطنة والديمقراطية علاقة جدلية.

ويقف الاستبداد على الخط المقابل للديمقراطية، لذا لا يمكن لنا تصور تمتع الفرد بالمواطنة وهو يعيش في ظل حكم استبدادي، لان الاستبداد يؤدي الى سلب المواطن الحرية التي تعد المرتكز الاساس للمواطنة ومن دونها لا يمكن للإنسان ان يشعر بمواطنته لأنه سيبقى اسيرا لرغبات الحاكم وإرادته، ومن المعروف ان آثار المواطنة تترتب على مبدأ الحرية.

فالاستبداد يصادر الحريات العامة وحقوق الانسان ويدفع باتجاه امتهان كرامة الانسان في وطنه ومجتمعه، كما انه يتعارض مع مبدأ المساواة الذي ترتكز عليه المواطنة، لأنه يمنع الشعب من المشاركة المتساوية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن ذلك فان المساواة تكفل للجميع نفس الحقوق والواجبات، في حين يتحرك الاستبداد باتجاه تعزيز تبعية المواطن للحاكم وتقييد ارادته خلافا للمواطنة التي تقوم على اساس العلاقة المتكافئة بين الحاكم والمحكوم[27].

كما يعمل الاستبداد على ايقاظ الخصوصيات على نحو سلبي، وخاصة اذا كان الاستبداد فئويا، اي هيمنة فئة او طائفة على باقي الطوائف والمكونات، فهو يدفع الفئة المستبدة الى التعصب من اجل حماية الحاكم الذي يوفر لها الامتيازات على حساب الاخرين، كما يدفع الفئات والطوائف الاخرى الى التمركز حول الخصوصية والاحتماء بها من اجل البقاء ومواجهة الطغيان[28]، وهذا الامر يقف بالضد من المواطنة التي تعد العنوان الجامع لكل التنوعات في المجتمع وله تأثير سلبي على الشعور بالولاء للوطن والانتماء له، كون الفرد يشعر بأن الدولة لا تعامله بصورة متساوية مع باقي افراد المجتمع وهذا قد يؤدي الى تفكك الوحدة الوطنية وتماسك الدولة.

كما ان الاستبداد وفقا لما يراه (القرضاوي) يؤدي الى شيوع امراض اجتماعية تسهم في التقليل من آثار الانتماء الى الوطن، كالنفاق الاجتماعي والسياسي، وخلق الكراهية والحقد بين ابناء الوطن الواحد، وهذه البيئة لا تشجع على تنمية مقومات الشعور بالمواطنة الفعالة[29].

3. **التكفير**:

3. Atonement:

يُعد التكفير ظاهرة لازمت الفكر الاسلامي منذ بداياته بعد انتقال الرسول الاكرم الى الرفيق الاعلى، وأطلق عليه صفات مختلفة كالارتداد والزندقة والخروج وغيرها والتي تصب كلها في خانة تكفير المخالف في الرأي او الفكر او العقيدة، اذ قام الخليفة الراشدي الاول بقتال بعض المسلمين ممن رفضوا دفع الزكاة بحجة ارتدادهم عن الاسلام، وأخذت هذه الظاهرة بعدها السياسي في زمن الخليفة الراشدي الرابع بظهور فرقة الخوارج التي كفرت الكثير من فرق المسلمين لأسباب شتى، واستمرت هذه الظاهرة على مر التاريخ الاسلامي والى وقتنا الحاضر بتبني الكثير من الحركات السياسية والدينية المعاصرة للتكفير وممارسته من الناحية العملية والسلوكية في اطار المجتمعات المسلمة التي تتواجد فيها هذه الحركات، بل امتد تأثير هذه الافكار والممارسات الى خارج حدود العالم الاسلامي.

ومن أخطر آثار انتشار الفكر التكفيري في المجتمعات المسلمة أن أصحاب هذا الفكر يسرفون في تضليل الناس وتكفيرهم ويستبيحون دمائهم وأموالهم. فهم يقتلون المسلمين لمجرد أنهم يخالفونهم في الرأي. كما انهم يكفرون الحكومات والأنظمة التي تحكم بالقوانين الوضعية ويحكمون بارتداد جميع العاملين في القضاء والبرلمان والإدارات الحكومية والجيش والشرطة ويبيحون سفك دمائهم[30]، هذا فضلا عن تكفيرهم لغير المسلمين سواء المتواجدين في الدول المسلمة ام في دول اخرى.

كما ان الفكر والخطاب التكفيري يرتكز على أسس اللاتسامح والكراهية ومناهضة الآخر وحصر أسلوب التعاطي معه بالقتل والإبادة، انطلاقا من فهم أصحاب هذا الفكر الخاطئ للدين ونصوصه القدسية وأحكامه، ليتكتم عن الكثير من النصوص المعلنة عن الرأفة والعفو والرفق، وليؤدي هذا الفكر والخطاب الأقصائي الى استنزاف الطاقة الحيوية الإبداعية لرسالة الدين واستبداله بأفكار مقطوعة عن جذور الدين، جاعلا منه عبئا ينوء المسلمين بحمله ويشوه أساسياته أمام الآخر[31].

وللتكفير انعكاسات سلبية كثيرة على المواطنة منها اصطدام المواطنة التي تعد مفهوما توحيديا مع التكفير الذي يقوم على اساس التمييز بين افراد المجتمع على اسس ضيقة وفرعية، وهذا يؤدي الى ترك رواسب شعورية وفكرية، بأن الاخر لا يشترك معه في شيء مما يخلق حاجزا نفسيا يجعل ممن يكفر الاخر يؤمن بأنه يستند في تكفيره ونفيه للآخر إلى رؤية مقدسة، فينفي عنه الاسلام او حتى الاشتراك معه في الانسانية، وهذه الرؤية الجزئية تتعارض مع المواطنة التي تقوم على اساس المشتركات والتساوي في الحقوق والواجبات، فالتكفير ينفي ويرفض المشتركات فضلا عن المساواة[32].

وتكمن خطورة التكفير ايضا عندما يتوجه الى المجتمع بأكمله وليس الى افراد بعينهم وهذا ما ذهب اليه (سيد قطب) والحركات التكفيرية العنفية عندما قسم المجتمعات الى جاهلية وإسلامية، فالمجتمع الجاهلي كما يعتقد هو الذي لا يخلص في عبوديته لله وحده، سواء في الجانب الاعتقادي ام في الشعائر التعبدية ام في الشرائع القانونية[33]. ليصل الى نتيجة ان جميع المجتمعات اليوم مجتمعات جاهلية. وينتج عن هذا ان مساحة الاشخاص الذين يتمتعون بالمواطنة طبقا لهذه الافكار، قليلة جدا، في حين لا يتمتع الآخرون بها، مما يخلق حالة من الانفصام النفسي والشعوري بين ابناء الوطن الواحد، فضلا عن حالة التوجس والخوف والريبة.

كما ان من تداعيات الفكر التكفيري زعزعة الوحدة الوطنية وتعطيل بل وتدمير مساعي الدول التي تعمل على خلق تجانس وانسجام وطني بين مكونات شعوبها عبر اشاعة ثقافة العيش المشترك والتعايش السلمي، كما هو حاصل الان في العراق وغيره من الدول العربية التي شهدت تغييرا في انظمتها السياسية.

وتزداد الآثار المدمرة للفكر التكفيري عندما تتحول هذه الافكار الى ممارسة عنيفة بحق المخالفين، بدعوى تطبيق احكام الاسلام، بحق الكفار، ويصبح هذا الامر اكثر خطورة عندما يتوجه هذا العنف الى طائفة معينة داخل البلد، ما يؤدي الى تعرض التلاحم المجتمعي وتماسكه الذي يعد اساسا للوحدة الوطنية، الى الاهتزاز وعدم الاستقرار، وقد يكون مقدمة لحرب طائفية وأهلية داخل البلد مما يؤدي الى تمزقه وتفككه[34].

إنَّ المجتمعات غير المستقرة لاسيما سياسيا وأمنيا، تعَد البيئة المثلى لنشاطات الجماعات التكفيرية لما توفر لها الكثير من المبررات والذرائع والفرص لنشر قيم التكفير وسلوكياته السلبية، كما أن البيئة غير المستقرة تكون بيئة رخوة مما يسهل من أمكانية اختراقها فكريا وسياسيا واقتصاديا في ظل تنامي وتزايد الأزمات التي تعانيها على المستويات كافة، مع ضعف سلطة النظام السياسي في اتخاذ تدابير كافية للقضاء على هذا الفكر وجماعاته الإرهابية (وخير مثال على ذلك العراق، اليمن، الصومال، ليبيا، مصر، المغرب العربي). ليلجأ الى فرض أحكام الطوارئ، التي بالتأكيد ستؤثر على الفرد الذي يعيش في هكذا مجتمعات والتي بمجملها ستؤثر في سير التحولات الديمقراطية الحديثة العهد والمربكة الخطوات فيها، فضلا عن قيم المواطنة ومبادئها التي لا تتطور إلا في بيئة مستقرة ديمقراطية آمنة.

الخاتمـــــــة والاستنتاجات

Conclusion

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:

1. هناك الكثير من المعوقات والعراقيل التي تقف حائلا امام تفعيل وبناء مواطنة صالحة في مجتمعاتنا المسلمة بشكل عام ومجتمعنا العراقي بشكل خاص.
2. إنَّ الطائفية التي تؤشر هبوط الوعي لدى المجتمع وتفرز مجموعة من الصفات التي تنعكس سلبا على المواطنة منها التعصب واختزال الكل في الجزء والتهميش والاستبعاد الاجتماعي وتعزيز الذاتية والمصلحية فضلا عن استغلال الاخرين هي احد المعوقات التي يعاني منها المجتمع العراقي والتي لا بد من وضع المعالجات والحلول لها لكي نتمكن من جعل الفرد العراقي يشعر بالولاء والانتماء لوطنه ودولته اولا بدلا من الولاء والانتماء لطائفته.
3. العشائرية التي تعد احد سمات مجتمعاتنا وهي من الاطر التقليدية التي تحاول ان تخلق للفرد هوية تتعارض مع المواطنة التي لا بد ان تكون الهوية الجامعة التي تندرج في اطارها كل الهويات الفرعية الاخرى، هي ايضا بحاجة الى تشذيبها والحد من تأثيرها وخاصة في مجتمعنا العراقي والتي اصبح من الواضح مدى تأثير العشائرية في الكثير من مفاصل حياة المجتمع والدولة وخاصة بعد تعزيز الدستور العراقي لعام 2005 لموقع العشائر في الحياة الاجتماعية، ما تم استغلاله بصورة غير صحيحة ليصبح الولاء للعشيرة والقبيلة مقدما على الولاء للوطن.
4. الافكار المتطرفة التي غالبا ما تعكس قراءات جامدة تراثية اسيرة للماضي لبعض النصوص، ولا تستطيع هذه القراءات تلبية الحاجات الفكرية المتجددة للبشرية،وترتبط هذه الافكار بصورة اساسية بمسألة النظرة السلبية لتراث الآخر سواء الاسلامي ام غير الاسلامي وأفكاره، ما يؤدي الى عدم التعاطي معه وتهميشه وإقصائه ما يتعارض مع المواطنة وأسسها.
5. إنَّ الاستبداد والدكتاتورية من المعوقات الاساسية لبناء مواطنة فاعلة، كون الاستبداد هو النقيض للديمقراطية التي تعد البيئة المناسبة واحد الركائز الاساسية للمواطنة.

6. التكفير الذي يعد من الافكار المتطرفة التي تعصف بعالمنا الاسلامي وعانى منه مجتمعنا العراقي ولا يزال، ما القى بظلاله على الشعور بالانتماء الى الوطن والولاء له، ومن الواضح ان المواطنة تقوم على فكرة اشتراك الكل في العيش بحرية وأمان في الوطن الواحد، اذ انها مفهوم توحيدي يصطدم مع الاتجاهات الفرعية داخل المجتمع الواحد، في حين ان التكفير يترك رواسب في الاعماق شعورية وفكرية بان الاخر لا يشترك معه في شئ، فضلا عما ينجم عن التكفير من عنف مما يعرض التلاحم المجتمعي وتماسكه، الذي يعد الاساس في القوة والنجاح والاستقرار، الى الاهتزاز وعدم الاستقرار وقد يؤدي الى حرب طائفية او اهلية. لذا ومن اجل ترسيخ مفهوم المواطنة في مجتمعنا لا بد من التخلص من كل هذه المعوقات عن طريق وضع الحلول السليمة التي يساهم فيها كل النخب العلمية والأكاديمية فضلا عن منظمات المجتمع المدني، هذا الى جانب السياسات الايجابية التي يجب ان تضعها وتتبناها الحكومات التي تتعاقب على الحكم بما يسهم بتعزيز شعور المواطن بالانتماء والولاء لوطنه ودولته.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان:حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية،ط2، دار الحداثة، لبنان، 1986، ص12.

(2) برهان غليون، نقد مفهوم الطائفية، مجلة المعارج، العدد 122، منتدى المعارج لحوار الاديان، لبنان، 2010، ص53

(3) بتول حسين علوان، المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر، مكتب الغفران للخدمات الطباعية، بغداد،2013، ص245.

(4) حسن الصفار، التنوع والتعايش:بحث في تأصيل الوحدة الوطنية، ط2،لندن،دار الساقي،1420هـ،ص87.

(5) محمد حسين فضل الله، احاديث في قضايا الاختلاف والوحدة، (د.م)،دار التوحيد،(د.ت)،ص123.

(6) خالد عليوي العرداوي، المواطنة الفعالة في العراق: رؤية تحليلية في المفهوم ومعوقات التجذير، مجلة رسالة الحقوق، المجلد (11)، العدد (3) جامعة كربلاء، كلية القانون، 2019، ص71.

(7) محمد باقر الحكيم، المجتمع الانساني في القرآن الكريم، بيروت، المركز الاسلامي المعاصر، 2003،ص ص23–24.

(8) علي المؤمن، جذور المسألة الطائفية في الاسلام، مجلة التوحيد، ع(14)،1984،ص33.

(9) طارق حمو، الطائفية السياسية والتدخلات الاقليمية، المركز الكردي للدراسات، المانيا،2020،ص6.

(10) بتول حسين علوان، مصدر سبق ذكره، ص 249.

(11) فهمي هويدي، التعددية والمعارضة في الاسلام، مجلة العربي، العدد (354)،1988، ص16.

(12) نقلا عن علاء ناجي، الدور الاجتماعي للعشيرة في تحقيق السلم المجتمعي، شبكة النبأ المعلوماتية، *www.m.annabaa.org.studies* تاريخ الدخول الى الموقع 2022/4/26.

(13) عدنان ياسين مصطفى، العشائر العراقية ودورها السياسي، على الموقع الالكتروني *www.aljazeera.net* تاريخ الدخول الى الموقع 2022/4/27.

(14) محمد محفوظ، جدلية الامة والدولة في الفكر الاسلامي المعاصر، على الموقع الالكتروني *www.balagh.org/mosoa/article* تاريخ الدخول الى الموقع 2022/4/26.

(15) بتول حسين علوان، مصدر سبق ذكره، ص253.

(16) لويس اقليمس، العشائرية لا تبني وطنا، على الموقع الالكتروني *www.azzaman.com* تاريخ الدخول الى الموقع 2020/4/25.

(17) حسين درويش العادلي، الثقافة العراقية بين خيارات الاستلاب او الانغلاق او الانفتاح،على الموقع الالكتروني *www.nnabaa.org/nbahome/nba74/thaqafah.htm.* تاريخ الدخول الى الموقع 2022/4/25.

(18) خالد عبد العزيز الشريدة، صناعة المواطنة في عالم متغير، الرياض، (د.ن)، 2005، ص7.

(19) شمران العجلي، حركات المعارضة، (د.م)، (د.ن)، (د.ت)، ص45.

(20) سورة الانبياء، آية (107).

(21) سورة المائدة، آية (77).

(22) ادريس عمر، العلاقة بين التطرف الديني – الايديولوجي والإرهاب، الحوار المتمدن، العدد (3300) /2011/3/9، على الموقع الالكتروني *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=249782*

(23) محمد مهدي الاصفي، الامة الواحدة والموقف من الفتنة الطائفية، ط1، المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، 1432 هـ، ص 36.

(24) مختار الاسدي، الغلو والتطرف الى اين ؟ ط1، الانتشار العربي، بيروت، 2013، ص 23.

(25) مكسيم رودنسون وآخرون، الاستشراق بين دعاته ومعارضيه، ترجمة وإعداد: هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، 1994، ص ص 119–120.

(26) حسين درويش العادلي، المواطنة الديمقراطية والفاعلية الاجتماعية، مجلة الاسلام والديمقراطية، العدد (10)، ص16.

(27) بتول حسين علوان، مصدر سبق ذكره، ص 264.

(28) صادق العبادي، الفكر الطائفي واثره في انقسام الامة، مجلة رسالة التقريب، العدد (9)، 1995،ص5.

(29) يوسف القرضاوي، الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، ط2، القاهرة، مكتبة وهبة، 1997، ص128.

(30) محمد طاهر المنصوري، ظاهرة التطرف الديني والفكري في المجتمعات المسلمة واثرها على الوحدة والتنمية، على الموقع الالكتروني *www.alhiwartoday.net/node/7158* تاريخ الدخول الى الموقع 2022/4/10.

(31) بتول حسين علوان وسناء كاظم كاطع، التكفير في فكر الحركات والتنظيمات الاسلامية وتداعياته الاجتماعية، مجلة العلوم السياسية، العدد (61)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2021، ص15.

(32) بتول حسين علوان، الموطنة في الفكر الاسلامي المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص269.

(33) سيد قطب، معالم في الطريق، (د.م) ،مكتبة وهبة، (د.ت)، ص98.

(34) محمد مهدي شمس الدين، فقه العنف المسلح في الاسلام، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، 2004، ص31.

المصـــــــادر

References

اولا: القرآن الكريم:

First: Holy qur'an

ثانيا: الكتب العربية والمترجمة:

Second: Arabic and translated book

I. بتول حسين علوان، المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر، مكتب الغفران للخدمات الطباعية، بغداد،2013.

II. حسن الصفار، التنوع والتعايش: بحث في تأصيل الوحدة الوطنية، ط2،لندن،دار الساقي،1420هـ.

III. خالد عبد العزيز الشريدة، صناعة المواطنة في عالم متغير، الرياض، (د.ن)، 2005.

IV. سيد قطب، معالم في الطريق، (د.م) ،مكتبة وهبة، (د.ت).

V. شمران العجلي، حركات المعارضة، (د.م)، (د.ن)، (د.ت).

VI. طارق حمو، الطائفية السياسية والتدخلات الاقليمية، المركز الكردي للدراسات، المانيا،2020.

VII. فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان: حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية،ط2، دار الحداثة، لبنان، 1986.

VIII. محمد باقر الحكيم، المجتمع الانساني في القرآن الكريم، بيروت، المركز الاسلامي المعاصر، 2003.

IX. محمد حسين فضل الله، احاديث في قضايا الاختلاف والوحدة، (د.م)،دار التوحيد،(د.ت)

X. محمد مهدي الاصفي، الامة الواحدة والموقف من الفتنة الطائفية، ط1، المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، 1432 هـ.

XI. محمد مهدي شمس الدين، فقه العنف المسلح في الاسلام، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، 2004.
XII. مختار الاسدي، الغلو والتطرف الى اين ؟ ط1، الانتشار العربي، بيروت، 2013.
XIII. مكسيم رودنسون وآخرون، الاستشراق بين دعاته ومعارضيه، ترجمة وإعداد: هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، 1994.
XIV. يوسف القرضاوي، الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، ط2، القاهرة، مكتبة وهبة، 1997.

ثالثا: الدوريات:

Third: Periodicals:

I. بتول حسين علوان وسناء كاظم كاطع، التكفير في فكر الحركات والتنظيمات الاسلامية وتداعياته الاجتماعية، مجلة العلوم السياسية، العدد (61)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2021.
II. برهان غليون، نقد مفهوم الطائفية، مجلة المعارج، العدد 122، منتدى المعارج لحوار الاديان، لبنان، 2010.
III. حسين درويش العادلي، المواطنة الديمقراطية والفاعلية الاجتماعية، مجلة الاسلام والديمقراطية، العدد (10).
IV. خالد عليوي العرداوي، المواطنة الفعالة في العراق: رؤية تحليلية في المفهوم ومعوقات التجذير، مجلة رسالة الحقوق، المجلد (11)، العدد (3) جامعة كربلاء، كلية القانون، 2019.
V. سامر مؤيد عبد اللطيف وخالد عليوي جياد، الطائفية وأثرها في بنية المجتمع المدني: مقاربة لترسيخ حالة التعايش السلمي في العراق، مجلة اهل البيت، العدد (20)، السنة (12)،2016.
VI. صادق العبادي، الفكر الطائفي واثره في انقسام الامة، مجلة رسالة التقريب، العدد (9)، 1995.
VII. علي المؤمن، جذور المسألة الطائفية في الاسلام، مجلة التوحيد، ع(14)،1984.
VIII. فهمي هويدي، التعددية والمعارضة في الاسلام، مجلة العربي، العدد (354)،1988.

رابعا: **الشبكة الدولية**:

Fourth: the international network:

I. ادريس عمر، العلاقة بين التطرف الديني – الايديولوجي والإرهاب، الحوار المتمدن، العدد (3300) /2011/3/9، على الموقع الالكتروني: *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=249782*

II. حسين درويش العادلي، الثقافة العراقية بين خيارات الاستلاب او الانغلاق او الانفتاح،على الموقع الالكتروني . *WWW. nnabaa.org/nbahome/nba74/thaqafah.htm.* تاريخ الدخول الى الموقع 2022/4/25.

III. عدنان ياسين مصطفى، العشائر العراقية ودورها السياسي، على الموقع الالكتروني *www.aljazeera.net* تاريخ الدخول الى الموقع 2022/4/27.

IV. علاء ناجي، الدور الاجتماعي للعشيرة في تحقيق السلم المجتمعي، شبكة النبأ المعلوماتية، *www.m.annabaa.org.studies* تاريخ الدخول الى الموقع 2022/4/26.

V. لويس اقليمس، العشائرية لا تبني وطنا، على الموقع الالكتروني *www.azzaman.com* تاريخ الدخول الى الموقع 2020/4/25.

VI. محمد طاهر المنصوري، ظاهرة التطرف الديني والفكري في المجتمعات المسلمة واثرها على الوحدة والتنمية، على الموقع الالكتروني *www.alhiwartoday.net/node/7158* تاريخ الدخول الى الموقع 2022/4/10.

VII. محمد محفوظ، جدلية الامة والدولة في الفكر الاسلامي المعاصر، على الموقع الالكتروني *www.balagh.org/mosoa/article* تاريخ الدخول الى الموقع 2022/4/26.

The Fourth International Scientific Conference - 2022			
Scientific Research			
No.	The Research Title	Name of the Research	Page
1	Value security and community peace	Prof. Dr. Khalifa Ibrahim Uda Prof Dr. Al Basyuni Abdullah Jad Al basyuni	1 – 35
2	Active citizenship between the constitution and reality: The Egyptian experience of the Egyptian Constitution 2014 as a model	Prof Dr. Al Basyuni Abdullah Jad Al basyuni	37-56
3	Digital citizenship: A study in concept and dimensions	Prof. Dr. Amal Hindi Gati'h	57-78
4	Distributive justice and its role in building good citizenship and enforcing financial laws	Prof. Dr. Ahmed Khalaf Hussein Al Dakheel	79-107
5	Social legislation and human security in Iraq	Assist. Prof Salam Abd Ali Al abadi Inst. Dr. Falah Hasan Abd Manah	109-141
6	Iraqi citizenship: a study of its concept and how to employ it	Prof. Dr.Hamdiya Salih Dalli Al Jubouri Inst. Dr. Abdul Kareem Ja'far Al Kashfi	143-161
7	Education for digital citizenship	Prof. Dr. Hania Mohamad Ali Fakih	163-176
8	Islamic thought and its impact on the sound civilizational upbringing, an intentional study	Prof. Dr. Abbas Ali Hameed Assistant Prof. Dr Baker Abass Ali	177-202
9	Obstacles to building good citizenship	Assist. Prof Dr. Batool Hussein Alwan	203-222
10	Legislative drafting of the preamble to the Constitution of the Republic of Iraq 2005 and its role in achieving good citizenship	Assistant Prof. Dr. Ahmed Fadhil Hussein	223-247
11	Global Environmental Citizenship: A Sociopolitical Approach to Confronting Climate Change and Environmental Pollution	Assist. Prof Dr. Shakir Abdul Kareem Fadhil	249-268
12	The dialectic of citizenship, multiple loyalties, and nation-building The Iraqi case is a mode	Assistant Prof. Dr. Talal Hameed Khalil	269-293
13	Citizenship and political participation: an interpretive approach to the relationship between citizenship and the implementation of the public good	Assist. Prof.Dr. Imad Mu'ayed Jasim Assist. Prof. Dr. Ayman Abd Own Nazal .	295-323
14	The political rights of the acquirer of Iraqi nationality and their impact on enhancing citizenship	Asst. prof. Dr. Balsam Adnan Abdullah	325-342
15	International organizations and the promotion of a culture of citizenship: A study on the role of UNESCO	Assistant Prof. Dr Raed Saleh Ali	343-372

16	*International foundation of citizenship Under Private international law*	*Asst. prof. Dr. Raghad Abdul Ameer Madhloom*	373-395
17	*The role of international conventions in promoting the concept of citizenship*	*Prof Assist. Abdul Bassit Abdul Raheem Abbas* *Inst. Dr . Basim Ghanawe Alwan*	397-433
18	*Structuring National Identity in post-2003 Iraq*	*Assis. Prof. Sami Ahmad Saleh*	435-470
19	*The role of the United Nations in achieving reconciliation*	*Asst. prof. Dr.* *Hala ahmad Mohamed aldorry*	471-516
20	*The legislative policy of objecting to administrative decisions and their impact on the stability and promotion of the principle of good citizenship: an analytical and inferential study within the framework of the effective Iraqi administrative and tax legislation*	*Assistant Prof. Dr.* *Hayder Najeeb Ahmed Al Mufti*	517-563
21	*The identity of cultural citizenship in light of the digital environment*	*Assistant Prof. Dr.* *Jaffar Hassan Jassem Al-Taie*	565-586
22	*Balance between the rights and duties of the citizen within the concept of citizenship*	*Assist. Prof. Dr. Natheer Thabit Mohammed Ali*	587-605
23	*The importance of laws and legislation for religious sects in achieving good citizenship after 2003*	*Assist. Prof. Dr.* *Hussein Qasim Mohammed*	607-641
24	*Judgment of incident requests in the lawsuit - A comparative study in the Civil Procedures Law-*	*Inst. Dr. Husam Abdulatlf* *Assist. Inst. Mustafa Turki Homid*	643-683
25	*The right to disagree as one of the values of good citizenship*	*Inst. Dr. Mohammed Kadhim Hashim* *Assist. Inst. Hayba Abdul majeed Al Sa'eed*	685-712
26	*The role of international conventions in promoting the principle of citizenship*	*Inst. Dr. Isma'el Thiyab Khalil*	713-738
27	*Constitutional protection of the right of citizenship in criminal legislatio*	*Inst. Dr. As'ad Kadhim Waheesh* *Inst. Assist. Ali Shabrem Alwan*	739-770
28	*Iraqi universities and their role in promoting citizenship after 2003*	*Inst. Dr. Muntaser Hussein Jawad* *Inst. Dr.Humam Abdul Kadhim Rabih*	771-790
29	*The role of the state and its institutions in developing the spirit of citizenship – Iraq as Model*	*Inst. Dr. Zinah Abdulameer Abdulhasan*	791- 811
30	*The judge's role in enforcing and controlling the reprehensible condition during the Corona pandemic*	*Inst. Dr. Khalid Mohammed Ali*	813-833
31	*Automatic compensation for medical accidents And its role in building citizenship*	*Inst, Hamodi Bakr Hamody*	835-866

32	*Legal assistance to non-citizens in international private relations under Iraqi law*	*Assist. Inst. Adnan Younis Mukhaiber* *Inst. Fadiya Mohammed Ismael*	867-888
33	*Citizenship rights in the constitution -A comparative study between Iraq and Algeria*	*Mohammed Saleh Abdul Hay* *Sabah Mawlidi Bassit*	889-909
34	*Mechanisms for activating cooperative democracy to build good citizenship in Iraq*	*Assist Inst.Ali Abbas Obaid*	911-927
35	*The role of legislative policy in promoting rights and freedoms and its reflection on good citizenship*	*Inst. Assist. Asra Mohammed Kazim*	929-953
36	*Citizenship and its role in protecting human rights*	*Assist. Inst. Muaeed Majeed Hameed*	955-971
37	*Citizenship and obstacles to achieving gender justice (Iraqi women as a model)*	*Assist. Inst. Eman Hamooud Sulman*	973-990
38	*Investing in corporate sponsors*	*Inst.Assist. Abdul Rahman Ibrahim Ali Al Ghasaiba*	991-1015

Issue Word ...

In the name of Allah the Gracious, the Merciful.

Citizenship in many countries, including Iraq, faces great challenges at various levels, legal, political, social, economic and technological. These challenges, collectively or individually, contributed to the weakening or absence of this association with legal, political and social dimensions. Based on that, the idea of holding the Fourth International Scientific Conference of the College of Law and Political Science came under the title: (Legislative Policy in Building Good Citizenship). In order to achieve its goals set through its axes of legal, political, social and economic aspects. In conclusion, the editorial board of the Journal of Legal and Political Sciences of the College of Law and Political Sciences is pleased to spread the seeds of the products and research of this valuable conference among its readers, asking God, the Blessed and Exalted, to be of use to students of science and knowledge.

Journal editorial board

Journal subscription amount per copy

(30,000) Iraqi Dinar in Iraq
and
(50) U.S. Dollar out of Iraq.
Price one copy of the Journal
(30,000) Iraqi Dinars.

Express opinions which are contained in the Journal's point of view and their owners, Do not necessarily reflect the opinion of the Editorial Board or the Faculty of Law and Political Science

Correspondences
College of Law and Political Science
Diyala University
Diyala – Ba'quba
The intersection of Al-Quds

Professor Dr. Khalifa Ibrahim Uda Al – Tamimi.
Editor

E-mail : jjps@uodiyala.edu.iq
lawjur.uodiyala@gmail.com
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq

the body and of size "16" for margins and leaving "2.5" cm distance from each side of the page. For the English language: the font type is "New Times Roman, font size is "22" for headlines, "20" for sub-titles and of size "18" for the body and of size "16" for margins and leaving "2.5" cm distance from each side of the page.

7. The margins shall be combined sequentially at the end of the research and not connected electronically to the margins' number for the research body.

8. Number of the research or the study pages shall not be more than "20" pages. Publishing fees shall be as follows :

- If the researcher is an instructor or an assistant instructor then the fees shall be "40" thousand dinars.- 60 thousand dinars if the researcher is a professor or an assistant professor, - 75 thousand dinars if he/she is a professor. When the research exceed (20) Pages then (2,500), two thousand five hundred dinars, shall be paid for each additional page. An amount of (6.000), six thousand dinars, shall be paid for each plagiarized copy. While the fees of publishing of a abroad research or study is one hundred US dollars "100 $".

9.The Journal shall not bear the responsibility for paying the fees of sending the hard copy to the researcher.

10. A brief scientific biography for the researcher shall be attached with the research or the study (a background) with his/her e-mail address.

11. The original copies of researches or studies submitted to Journal shall not be returned to their owners, whether published or not and the copyright shall be of the journal property as it may not be re-published in other scientific journal, only upon a written consent by the editor.

12. Each researcher shall be given a copy of the issue number in which his/ her research is published.

13- Opinions expressed in researches and studies reflect the views of the authors itself and do not necessarily reflect the views of the journal.

Publication Rules

Journal of Juridical and Political Science, a scientific specialized semi-annual refereed journal, approves the original authentic researches and studies, comments on judicial decisions, summaries of masters' theses and dissertations discussed and validated. In addition, making scientific reports for symposia, conferences, displaying new books, within the area of its specialization (Juridical and Political Science), and reviewing them whether provided in Arabic or English languages in accordance with the following rules and regulations:

1.The researcher shall undertake that the submitted research or study is authentic, it has never been published before, never been published in any other journal, and free of plagiarism as well.

2. The researcher shall take in consideration the rules and principles of scientific research (abstract in Arabic, Introduction, body, conclusion or results, margins, sources and references, the abstract shall be in English).

3. The research or the study shall not be part of a master's thesis or doctoral dissertation for the researcher or part of the book which has already been published except for researches plagiarized from masters' theses or dissertations provided by both the supervisor and the researcher jointly.

4. Researches shall be printed in four copies of a laser disc CD with an abstract in Arabic which shall not be more than 100 words. The summary shall be translated into English language by the Journal licensed interpreter who shall obtain an amount of (10,000) ten thousand Iraqi dinars for each abstract.

5-The researches written in English or French languages shall be certified by legal offices of translation which shall be responsible for language safety.

6. Researches shall be printed according to specified sizes and types as follows:

For the Arabic language : the font type is "Traditional Arabic, Bold, font size is "22" for headlines, "20" for sub-titles and of size "18" for

Editorial Board

No.	*Name*	*work place*	*Adjective*
1	***Prof. Dr. Khalifa Ibrahim Uda Al – Tamimi***	***College of Law and Political Science - Diyala University Iraq***	***The Editor–in–Chief***
2	***Lecturer Haider AbdulRazaq Hameed***	***College of Law and Political Science - Diyala University Iraq***	***The Editor***
3	***Prof Dr. Mohammed Amin Al maidani***	***The Arab Center for Education on International Law and Human Rights - Strasbourg - France***	***Member***
4	***Prof Dr. Rasheed Hamad Al Inzi***	***College of Law- Kuwait University- Kwuait***	***Member***
5	***Prof Dr. Mustafa Ahmed Abu Al Khair***	***College of Law-Omar Al Mukhtar University- Al Baydhaa- Lybia***	***Member***
6	***Prof Dr. Mohammed NassrAl Deen Abul Rahman***	***College of Law- Ain Shams University- Egypt.***	***Member***
7	***Prof Dr. Hadi Shaloof***	***International University of Sarajevo - Bosnia and Herzegovina***	***Member***
8	***Prof Dr. Nuarrual Hilal Md Dahlan***	***Ghazali Shafi'i State College - Malaysian University of Utara – Malaysia***	***Member***
9	***Assistant Prof. Dr. Emad M. Jassim***	***College of Law and Political Science - Diyala University Iraq***	***Member***
10	***Assistant Prof. Dr. Talal H. Khalil***	***College of Law and Political Science - Diyala University Iraq***	***Member***
11	***Assistant Prof. Dr. Balasim Adnan Abdullah***	***College of Law and Political Science - Diyala University Iraq***	***Member***
12	***Assistant Prof. Dr. Ahmed F. Hussein***	***College of Law and Political Science - Diyala University Iraq***	***Member***
13	***Assistant Prof. Dr. Shakir A. Fadhil***	***College of Law and Political Science - Diyala University Iraq***	***Member***
14	***Assistant Prof. Dr. Raad Saleh Ali***	***College of Law and Political Science - Diyala University Iraq***	***Member***

Arabic language corrector
Assistant Prof. Dr. Bushra Abdul Mahdi Ibrahim.

English language checker
Inst Dr. Maysaa Ridha Jawad

Technical supervision: Assistant Lecturer Hussein Ali Hussein

ISSN P. 2225-2509
ISSN E. 2957-3505

Journal of Juridical and Political Science

A Specialized Refereed Research Journal
Semi-annual
Issued by
College of Law and Political Science
Diyala University
Diyala / Iraq

Special Issue
The Fourth International Scientific Conference
Legislative policy in building good citizenship
25 – 26 May 2022

Archives Office (National Library) – Baghdad (1740) Year (2012).
ISO Bib ID (Iraq).